مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 10 – العدد: 02 (2019)، ص: 102-119
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

# تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر

## - دراسة قياسية خلال الفترة ( 2000-2016) -

# Analysis of the relationship between the trade balance and the general budget deficit in Algeria Standard - study during the period (2000-2016) -

عطاالله بن مسعود*[1] ، عمور عبد الحميد[2]

[1] جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، at.benmessaoud@mail.univ-djelfa.dz

[2] جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، amorhamid24@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-11-03 تاريخ القبول: 2019-11-27 تاريخ النشر: 2019-12-23

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة و رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وبالاعتماد على الاقتصاد القياسي وسلاسل الزمنية من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي- فولر واستخدام اختبار جوهانسون للتكامل والمشترك واختبار غرانجر للسببية، وتحليل مكونات التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل.

وتبين من خلال اختبار السببية بين رصيد الميزان التجاري وعجز الموازنة إلى أن رصيد الميزان التجاري يؤثر في عجز الموازنة والعكس غير صحيح أي أن السببية في اتجاه واحد، تبين من الدراسة أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين رصيد الميزان التجاري و عجز الموازنة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** رصيد الميزان التجاري، عجز الميزانية ،السببية، نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

**تصنيف jel:** G10 ، G19.

**Abstract:**

This study's aim is an analyze of the relationship between the budget deficit and the balance of trade in the Algeria during the period 2000-2016, and relying on econometric and Time series by testing the stationarity of data by applying Dickey-Fuller and use the test Johansson's co-integration and Granger causality test analyze Variance Components In addition to testing the reaction response function.

Show through causality test between balance of trade and budget deficit to that balance of trade affect budget deficit and not vice versa any causal in one direction, and the study found that there are no long-term relationship between balance of trade and budget deficit in Algeria.

**Key words**: The balance of trade, The budget deficit, causality, Vector Auto Regression Models.
**JEL Classificatio**n: G10 ، G19.

* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

في ظل التطورات المالية و الاقتصادية التي تميز القرن الحالي لم يعد ينظر للعجز الميزانية على أنه كارثة مالية محققة، خاصة مع ظهور نظرية العجز المؤقت و المنظم و العجز التوئم حيث تعتبر أن حدوث حالة الركود أو الكساد هو العجز الحقيقي الذي يتعرض له الاقتصاد وليس العجز بمفهومه المحاسبي، و لقد أصبح تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية لمختلف النظم ولمعظم واضعي السياسات الاقتصادية، ولقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مضمون التوازن الاقتصاد الكلي، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن هذا التوازن لا يتحقق إلا بالوصول إلى مستوى التشغيل التام الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وهو ما يطلق عليه بالتوازن الداخلي، إلا أن التطور الفكر الاقتصادي أضاف بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن الخارجي، وهكذا تطورت فلسفة التوازن الاقتصادي.

فلقد توسع إطار التوازن ولم يبق توازنا كميا أو محاسبيا بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في ميزانية الدولة،إذ أن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي (الميزانية العامة) والتوازن الخارجي (الميزان التجاري).

وجاء في الأدبيات الاقتصاد الكلاسيكي وجود علاقة السببية الايجابية الصادرة من عجز الموازنة العامة مؤدية إلى عجز الحساب الجاري ،إلا أن هناك غير الطرح فيما يتعلق بتشخيص العلاقة ،كما أن بعض التجارب لا تدعم هذا الطرح الكلاسيكي

إن موضوع العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط، بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا ،وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، وهو ما سمي في ذلك الوقت بالعجز التوأم أو العجز الثنائي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط والتي ارتبطت سياساتها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث تعتمد في تمويل جل نفقاتها العامة من الجباية البترولية ،بالإضافة إلى اعتمادها على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية والاستمرارية، كما تعتمد في تحصيل إيراداتها من العملة الأجنبية على الصادرات التي هي في أغلبها من النفط والمحروقات .

وبهذا ،فقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي تتعارض بدورها مع شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي كمناخ ملائم للتنمية ،وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتبيان علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري ولإظهار موقع هذه العلاقة من الاستقرار الكلي.

إن التطورات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري والمتعلقة بالتوازنات الاقتصادية الكلية تستلزم وتستدعي دراسة وتحليل علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري، من هذا المنطلق تضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

### 1.1 إشكالية البحث:

أثر رصيد الميزان التجاري على توازن الميزانية العامة في الجزائر ؟

### 2.1 أسئلة البحث:

و من هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

1- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين ميزان التجاري و عجز الميزانية؟

2- هل توجد علاقة قصيرة الأجل بين ميزان التجاري و عجز الميزانية؟

3- هل يوجد تأثير ايجابي لرصيد ميزان التجاري على عجز الميزانية؟

### 3.1.فرضيات البحث:

كما يمكن أن ننطلق من مجموعة من الفرضيات الأساسية وهي:

1- لا توجد علاقة طويلة الأجل بين ميزان التجاري و عجز الميزانية.

2- لا توجد علاقة طويلة قصيرة بين ميزان التجاري و عجز الميزانية.

3- يوجد تأثير ايجابي لرصيد ميزان التجاري على عجز الميزانية.

## 2. المفاهيم والمنطلقات النظرية لإطار الدراسة

تعتبر الميزانية العامة للدولة عن برنامج العمل المالي المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه، فهي" تقدير مفصل ومعتمد للنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مقبلة"، وبالتالي فهي خطة" مالية سنوية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها وتحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة".

وهناك نظرة متباينة لها في التشريعات المختلفة للدول، حيث عرفها القانون الفرنسي بأنها: "الصيغة التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها ويقدرها البرلمان في قانون الميزانية، الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية", أما القانون البلجيكي فيعرفها بأنها :"بيان الواردات و النفقات العامة خلال الدورة المالية، وعرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان بأنها : صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن السنة المقبلة وتوجز بموجبه الجباية والإنفاق".

أما في الجزائر فيعرفها القانون (90-21) بأنها:"الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"، و تتشكل الميزانية في الجزائر من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

وتنص المادة 06 من القانون (84 - 17) على أن :"الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة ،المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

وتجدر الإشارة إلى أننا نفهم الميزانية العامة وسيلة لتغطية السياسات المالية للحكومة، وأنها مؤشر برنامج الحكومة المالي، أو هي برنامجها العملي معبر عنه بالأرقام، وليست الميزانية مجرد أرقام، كما قال **جلاد ستون"** ليست الميزانية أرقاما حسابية ولكن بوسائل متعددة تغوص إلى أعماق أو جذور رفاهية الأفراد، و علاقات الطبقات، بالإضافة إلى ذلك، فالميزانية بشكلها المتكامل تقع في قلب العملية السياسية".

وبهذا، فالميزانية العامة تعتبر جزءا من برنامج أوسع، يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وتستخدم الميزانية كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتخضع الميزانية العامة في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ والتي من أهمها :

- **مبدأ السنوية** :والذي يعني أن يتم التوقيع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام، كما يعني أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.

- **مبدأ وحدة الميزانية** :والذي يقصد به أن تسجيل كافة النفقات والإيرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة، حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة، وعلى أثر الميزانية على الدخل الوطني ودورها في إعادة توزيعه.

-**مبدأ شمولية الميزانية** :أي أن تشمل ميزانية الدولة جميع نفقاتها، وجميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء خصم أو مقاصة بينهما.

-**مبدأ توازن الميزانية** :لقد أصبح مفهوم توازن الميزانية العامة لاينصرف إلى مجرد توازن حسابي بين كم من النفقات وكم من الإيرادات، بل ينظر إليه بطريقة أعمق من خلال ماتمارسه الميزانية العامة بجانبها الإيرادات العامة والنفقات العامة، من آثار في النشاط الاقتصادي.

هذا بالنسبة لأهم المبادئ، أما بالنسبة **لمراحل الميزانية العامة** فإنها تمر **بمرحلة إعداد الميزانية** كمرحلة أولى وذلك بتقدير النفقات والإيرادات العامة ، ثم تمر **بمرحلة التشريع والاعتماد** كمرحلة ثانية، حيث تم إقرارها من قبل السلطة التشريعية، ثم تأتي **مرحلة التنفيذ والمتابعة** والتي تختص بها السلطنة التنفيذية، و عملية التنفيذ تعني دخول الميزانية العامة مرحلة التطبيق العملي، أما المرحلة الأخيرة فهي **مرحلة الرقابة** على التنفيذ، والتي تهدف إلى التأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومدى تطابق التقديرات مع المتحقق فعلا، وهناك عده أنواع للرقابة، فنجد الرقابة التشريعية التي تمارس من قبل المجالس النيابية (البرلمان) للتدقيق النشاط المالي للإدارة، والرقابة الإدارية التي تمارس من طرف أجهزة خاضعة للسلطة التنفيذية، إضافة إلى الرقابة المستقلة، والتي تتم من قبل أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية.

### 1.2.الميزان التجاري:

تعتبر التجارة الخارجية المؤشر الذي يقيس مستوى التطور الاقتصادي للدول، وتعد دليلا على سلامة السياسات الاقتصادية من عدمها،

وهي بالمطلق البارومتر الذي يوضح مستوى الأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، و التجارة الخارجية هي حركة الصادرات والواردات لبلد ما أو ما يسمى بالميزان التجاري، ويعرف الميزان التجاري على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة، والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينه اصطلح على أن تكون سنة ميلادية ، وهو جزء من سجل أكبر يسمى ميزان المدفوعات.

ويتضمن الميزان التجاري عمليه السلع وعمليات الخدمات، حيث يتم الميزان التجاري السلعي أو ما يطلق عليه من التجارة المنظورة كافة السلع التي تتخذ شكل ماديا ملموسا، أما الميزان التجاري الخدمي أو ميزان التجارة غير المنظورة فيظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال.. الخ).

ولأن الميزان التجاري يضم طرفي حساب، فإنه من الممكن القول أن كل صفقه تؤدي إلى طلب عمله البلد وعرض عمله أجنبية فإنها تسجيل بندا موجبا ورصيدا دائنا، وتقيد في جانب الأصول، وبالمقابل فان كل صفقة تؤدي إلى عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية فإنها تسجل بندا موجبا ورصيدا مدينا، وتقيد في جانب الخصوم، فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة، والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية فهي مدينة، و نتيجة محصلة طرفي الحساب أي للجانب الدائن و الجانب المدين يظهر للدارس رصيد معين، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فان الرصيد يكون موجبا، ويكون سالبا في حالة العكس.

ويكتسي الميزان التجاري أهمية بالغة في رسم السياسات التجارية، وفي تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية، حيث يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات في رسم السياسات الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته، حيث يحضا باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه :

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي.
- يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في رسم وتوجيه السياسية الاقتصادية الكلية
- تعتبر بيانات الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات أداة للتقييم و التفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد.

كذلك يسمح مؤشر الميزان التجاري بتحليل مكوناته (الصادرات والواردات) على عدة اتجاهات، فيمكن تحليلها على مجموعات السلع كالمواد الخام، السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية.. الخ، أو على مناطق التبادل الجغرافي كالاتحاد الأوروبي أو الدول النامية.

ويرتبط الميزان التجاري في الاقتصاد الكلي من خلال العديد من المؤشرات، ويمكن في هذا الصدد أن نبين علاقته بالناتج الداخلي الخام، حيث يمكن الانطلاق من العلاقة التالية، والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y=C+I+(X-M).....(1)$$

حيث $Y$ : الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة.

و$C$: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي $I$:الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

و$X$:الصادرات.

و $M$:الواردات.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y-(C+I)=X-M.....(2)$$

حيث $(C+I)$:تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها ب (EL) ومنه:

$$Y-EL=X-M.....(3)$$

حيث Y-EL:تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي:

X-M: يمثل رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي (0<Y-EL)، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام، ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة (0<X-M)

وبهذا، يمكن قياس **العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري و الناتج الداخلي الخام** بالعلاقة التالية :Boc/PIB

حيث Boc: يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما، إذا كان هذا المحدد يعادل(5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز(5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث احتياطيات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

### 2.2. علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري:

ترتبط الميزانية العامة للدولة مع مؤشرات اقتصادية كثيرة، حيث تعتبر من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال علاقتها بالميزان التجاري، فيمكن من خلال الميزانية العامة ومنه السياسية المالية التأثير على الميزان التجاري و معالجه الإختلالات التي تطرأ عليه (سواء الفائض أو العجز).

فعلى صعيد العجز في الميزان التجاري يمكن للدولة إتباع سياسية مالية انكماشية متمثله في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما، وهذا الأمر من شانه أن يؤدي إلى تقليص النص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد إلى الاقتصاد بفعل المضاعف.

ونتيجة لذلك فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة سوف يتقلص هو الآخر، أضف إلى ذلك أن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الدخل، سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية نحو إنتاج السلع المصدرة، وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية، أما في حاله الفائض فان ما يحدث هو عكس ذلك تماما.

ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$S+T+M=I+G+X.....(1)$$

حيث أن S=الادخار,T=الإرادات الضريبية'I=الاستثمار,G=الإنفاق العام,X=الصادرات,M=الواردات.

وبحل المعادلة السابقة للحصول على صافي الصادرات، فإننا نحصل على:

$$(X-M)=(T-G)+(S-I).....(2)$$

يعتبر الجانب الأيسر من المعادلة(2) عن الميزان التجاري (X-M) و الجانب الأيمن من المعادلة إنما هو عبارة عن صافي المدخرات العامة (T-G) مضافا إليها صافي المدخرات الخاصة (S-I).

ويلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي (G) عن حصيلة الضرائب (T) أي الإيرادات العامة سيؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة، وحدوث العكس في المعادلة (2)سيؤدي الى الفائض في كل من الميزان التجاري (X-M) وصافي المدخرات العامة (T-G) .

وبإعادة ترتيب المعادلة (2) يمكن الحصول على المعادلات التالية :

$$(T-G)=(X-M)-(S-I).....(3)$$

يتضح من المعادلة رقم (3) أنه وضع الميزانية يتأثر ر بوضع الميزان التجاري، وكذلك الفرق بين الادخار والاستثمار للقطاع الخاص، وفي حالة غياب الدور الكبير القطاع الخاص في الدول النامية بصفة عامة، فإن السياسة التجارية لها التأثير الكبير على الميزانية العامة للدولة، فعند تقييد حركة الواردات للداخل عن طريق رفع الرسوم الجمركية أو عن طريق قيود كمية على الواردات أو من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره كفيل بتخفيض حجم الواردات من خلال انخفاض الطلب عليها، مما يؤدي الى تحسين وضع الميزان التجاري، ومن المتوقع أن يتجه الإنفاق العام على السلع المستوردة إلى الانخفاض مع زيادة حصيلة الإيرادات العامة، خاصة إذا تم تقييد الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية العامة للدولة.

يتضح مما سبق أنه من الضروري تفعيل السياسات الاقتصادية المؤثرة على كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، على النحو الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي دون حدوث أي تشوهات، فعجز الميزانية العامة إذا قابله فائض في الميزان التجاري يعتبر ضمانا لحدوث التوازن في إطاره العام[i]، والعكس بالعكس، أما حدوث العجز في كل من الميزانية العامة والميزان تجاري فإنه قد يؤدي الآثار اقتصادية غير مرغوب فيها، وفي حالة حدوث فائض بهما، فقد يبدو ذلك من الأمور المريحة ظاهريا، إلا أن ذلك لا يعبر عن نجاح السياسات الاقتصادية المتعلقة بالميزانية العامة والميزان التجاري، بل قد يخفي في طياته نقص أو انعدام الرفاهية داخل الاقتصاد من خلال انخفاض الواردات و الإنفاق العام، أو اعتماد الاقتصاد على مصدر يؤول إلى النضوب كممول للصادرات والإيرادات العامة.

### .دراسة تحليلية للميزان التجاري و الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 3.2

### دراسة تحليلية للميزان التجاري 1.3.2.

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا العنصر هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة، ولكن قبل ذلك يجب علينا تحليل الصادرات و الواردات وكذلك تحيل كل من الواردات والمعرفة ما مدى مساهمة الواردات الصادرات في السواق، و من ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ومعرفة ما إذا كانت حالته في فائض أم عجز و هذا لمعرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال فترة الدراسة

### تطور الصادرات و الواردات في الجزائر. أ

سنتطرق في هذه النقطة إلى تحليل تطور الصادرات والواردات ومعدل التغطية في الفترة 2000-2016 في الجزائر اعتمادا على عدة معطيات من مختلف المصادر، والجدول التالي يوضح تطورها خلال فترة الدراسة :

**الجدول رقم (01) : تطور الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**

الوحدة: مليون دولار

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 22031 | 19132 | 18825 | 24612 | 32083 | 46001 | 54613 | 60163 | 79298 |
| الواردات | 9173 | 9940 | 12009 | 13534 | 18308 | 20357 | 21456 | 27631 | 39479 |
| معدل التغطية | 240 | 192 | 157 | 182 | 175 | 226 | 255 | 218 | 201 |

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 45194 | 57053 | 73489 | 71866 | 64974 | 62886 | 34668 | 30026 |
| الواردات | 39294 | 40473 | 47247 | 50376 | 55028 | 58580 | 51702 | 47089 |
| معدل التغطية | 115 | 141 | 156 | 143 | 118 | 107 | 67 | 64 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:**

- بيانات مديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz
- بيانات الديوان الوطني للإحصاءات www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية عرفت تطورا و نموا متذبذبا في أغلب المراحل منذ سنة 2000 و بقيم متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث أنها بلغت سنة 2000 "22031 مليون دولار" ثم تراجعت سنتي 2001 و 2002 وبعد ذلك بدأت تعود إلى الارتفاع حتى سنة 2008 حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مستوى قياسي لها هو 79298 مليون دولار، ثم تراجعت قيم الصادرات ولكنها بقيت مرتفعة حتى سنة 2014 وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول التي وصلت إلى أكثر من 109 دولار للبرميل الواحد وأيضا للبرامج التنموية التي طبقتها الحكومة الجزائرية حيث قامت بثلاث برامج تنموية ( برنامج الانعاش الاقتصادي2001-2004، برنامج تكميلي للنمو 2005- 2009و برنامج توطيد النمو2010-2014)، ومع حلول سنة 2015 تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية كثيرا واستمر هذا التراجع سنة 2016 حيث بلغت 30026 مليار دولار وذلك لانخفاض أسعار النفط مما أثر بشكل كبير على الصادرات النفطية التي تشكل 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

أما بالنسبة للواردات فنلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية شهدت تطورا و نموا منذ سنة 2000 و كانت أكبر قيمة لها في سنة 2014 بـ 58580 مليون دولار إذ قفزت الواردات الجزائرية من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى 58580مليون ، وهذا رجع أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية و دخول مرحلة التحرير الكلي وأيضا بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول، ولكن تراجعت قيمتها سنتي 2015و 2016 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط و سياسة التقشف و تخفيض فاتورة الواردات ومنع استيراد بعض المنتجات و السلع.

وأما بالنسبة لمعدل التغطية كما يشير الجدول رقم 01 نلاحظ أنه متذبذب وأن الصادرات الجزائرية تغطي جميع الواردات من سنة 2000 حتى سنة 2014 حيث أن معدل التغطية أكبر من 100 أي بمعنى أن الصادرات أكبر من الواردات، أما في سنتي 2015 و 2016 نلاحظ أن معدل التغطية أقل من 100 أي أن الصادرات لا تغطي الواردات.

**ب- تطور الميزان التجاري في الجزائر :**

سنحاول التطرق إلى رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال نفس فترة الدراسة 2000-2016 من خلال حساب الفرق بين الصادرات والواردات، والشكل التالي يوضح رصيد الميزان التجاري :

**الشكل رقم (01) :** تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

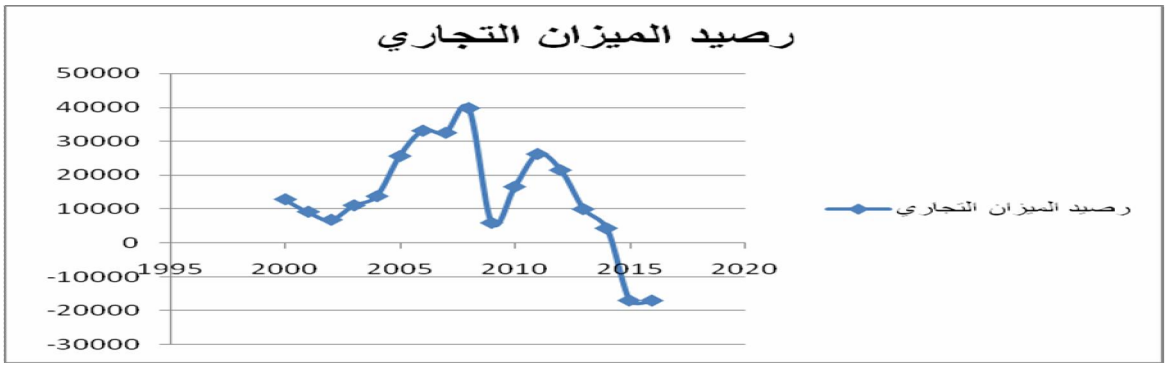


**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:**

- بيانات مديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz
- بيانات الديوان الوطني للإحصاءات www.ons.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري متذبذب إلا أنه قد سجل فائض في أغلب السنوات منذ سنة 2000 حتى سنة 2014 وبلغ أكبر قيمة له سنة 2008 بمقدار 39819 مليون دولار و يرجع السبب أساسا إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر، إذ وصل استخراج الجزائر من النفط إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا في السنوات الأخيرة، و هذا ما يمثل دعامة استقرار لرصيد الميزان التجاري، وأما سنتي 2015 و 2016 عرف رصيد ميزان التجاري عجزا وذلك للانخفاض قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط.

### 1.3.2. دراسة تحليلية للميزانية العامة

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، وهذا الأخير يعتبر أحد أهم المصادر الذي تعتمد عليه موارد ميزانية الجزائر وأساسها، وعليه فإن الحكومة الجزائرية تقوم بتحديد الميزانية السنوية على أساس أسعار النفط حيث تحدد سعر مرجعي للوحدة بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية، وفيما يلي تطور رصيد الميزانية في الجزائر :

**الجدول رقم (02) : تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**

الوحدة: (مليار دج)

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات العامة | 1178.1 | 1321 | 1550.6 | 1690.2 | 1891.8 | 2052 | 2453 | 3108.6 | 4191.1 |
| الايرادات العامة | 1124.9 | 1389.7 | 1576.7 | 1525.6 | 1606.4 | 1714 | 1841.9 | 1949.1 | 2902.4 |
| رصيد الميزانية العامة | -53.2 | 68.7 | 26.1 | -164.6 | -285.4 | -338 | -611.1 | -1159.5 | -1288.7 |

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات العامة | 4246.3 | 4466.9 | 5853.6 | 7058.2 | 6024.1 | 6995.8 | 7656.3 | 7297.5 |
| الايرادات العامة | 3275.4 | 3074.6 | 3489.8 | 3804 | 3895.3 | 3927.7 | 4552.5 | 5011.6 |
| رصيد الميزانية العامة | -970.9 | -1392.3 | -2363.8 | -3254.2 | -2128.8 | -3068.1 | -3103.8 | -2285.9 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:**

- بيانات وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz
- بيانات الديوان الوطني للإحصاءات www.ons.dz

**الشكل رقم (02) : تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**

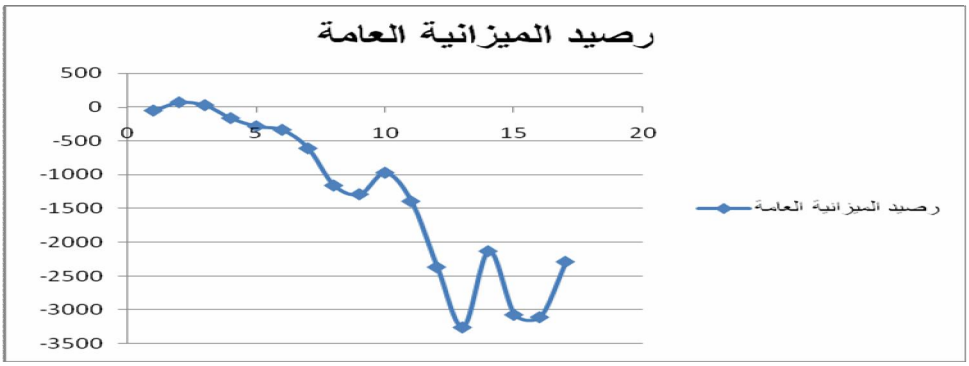


**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.**

نلاحظ من الجدول رقم 02 والشكل رقم 02 أن الرصيد السالب قد غطى على موازنات فترة الدراسة، فخلال السنوات تزايد العجز الموازني بدا واضحا، وهذا توازيا مع زيادة النفقات رغم الزيادة كذلك في الإيرادات التي لم تستطع تغطية، النفقات الكلية خاصة نفقات التسيير التي تزايدت في هذه السنوات، وهذا عكس نفقات التجهيز فنفقات التسيير تستعملها الدولة في تسيير مصالحها العمومية من نفقات الموظفين والأعوان والمعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية، أما سنتي 2001 و 2002 هما السنتين الوحيدتين التي عرفت فيهما الميزانية فائضا ق وهذا ناجم عن الارتفاع الكبير في إيرادات الميزانية مقابل زيادة طفيفة في النفقات الكلية للميزانية

## 3.القياس الاقتصادي للعلاقة بين الميزان التجاري و عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

### 1.3تحديد المتغيرات

ميزان التجاري : ويعبر عنه يعبر عنه بالفرق بين قيمة الصادرات والواردات ويرمز له بالرمز .TS

البعد الاقتصادي : ويعبر عنه يعبر عنه بالفرق بين الايرادات و النفقات ويرمز له بالرمز.BS

ثانيا: دراسة إستقرارية المتغيرات:

**جدول رقم 03 : نتائج اختبار ديكي فولر المطور**

| DTS | | TS | | |
|---|---|---|---|---|
| Tt | Tc | Tt | Tc | |
| -3.73 | -3.58* | -3.73 | -2.08 | النموذج 6 |
| -3.06 | -3.71** | -3.06 | -1.32 | النموذج 5 |
| -1.96 | -3.38*** | -1.96 | 0.59 | النموذج 4 |
| DBS | | BS | | |
| Tt | Tc | Tt | Tc | |
| -3.73 | -3.82** | -3.73 | -3.09 | النموذج 6 |
| -3.06 | -4.17*** | -3.06 | -1.08 | النموذج 5 |
| -1.96 | -4.06*** | -1.96 | -0.009 | النموذج 4 |

**المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج. Eviews8**

*تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10%

**تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%

***تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1%

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير" p"باستعمال معيار "AIC" و"SCH، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق فيما يخص المتغيرات عدم وجود مركبة الاتجاه في السلاسل كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) ، في حين أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% ، أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى.

### 3.2. اختبار علاقة التكامل المتزامن ( اختبار جوهانسون ):

بعد دراسة الاستقرارية بين المتغيرتين ، وجدنا أنهما مستقرتين من الدرجة الثانية أي أنها تنموان بنفس الوتيرة ،وبالتالي نستطيع إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: اختبار جوهانسون.

Date: 03/25/18 Time: 16:43
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BS TS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None | 0.465738 | 10.53314 | 15.49471 | 0.2419 |
| At most 1 | 0.072572 | 1.130104 | 3.841466 | 0.2878 |

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

**المصدر:** من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج.Eviews8

نلاحظ أن قيمة (TS) $\lambda_{trace}$ أخذت القيمة 10.53 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (15.49) ، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل المشترك بين هذه المتغيرين.

بعد إجراء هذا الاختبار و التأكد من عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير.

### 3.3.دراسة العلاقة في المدى القصير ( اختبار غرانجر)

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار السببية لغرانجر:

جدول رقم 05: اختبار غرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/25/18 Time: 16:45
Sample: 2000 2016
Lags: 1

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| DBS does not Granger Cause DTS | 16 | 2.50534 | 0.1375 |
| DTS does not Granger Cause DBS | | 4.06199 | 0.0650 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج.Eviews8

### 4.3.اختبار الفرضيات :

- **اختبار الفرضية الأولى :** نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.13 وهو أكبر من مستويات المعنوية المتعارف وهذا يعني أن رصيد الميزانية لا يسبب رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.
- **اختبار الفرضية الثانية :** نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.06 وهو أقل من مستويات المعنوية المتعارف عليها 10% وهذا يعني أن رصيد الميزان التجاري يسبب رصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

### 5.3. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR

بعد التأكد من وجود علاقة في المدى القصير نقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي ، والجدول الموالي يوضح نتائج التقدير:

**الجدول رقم(06): نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR**

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/25/18 Time: 16:48
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

| | DBS | DTS |
|---|---|---|
| DBS(-1) | -0.400029 | -0.181167 |
| | (0.26742) | (0.11446) |
| | [-1.49586] | [-1.58283] |
| DTS(-1) | 1.211876 | 0.147273 |
| | (0.60130) | (0.25736) |
| | [ 2.01544] | [ 0.57225] |
| C | -311.0043 | 13.70480 |
| | (151.821) | (64.9799) |
| | [-2.04849] | [ 0.21091] |
| R-squared | 0.486030 | 0.164246 |
| Adj. R-squared | 0.376188 | 0.035668 |
| Sum sq. resids | 3559214. | 651997.4 |
| S.E. equation | 523.2453 | 223.9501 |
| F-statistic | 4.604024 | 1.277406 |
| Log likelihood | -121.2027 | -107.6247 |
| Akaike AIC | 15.52534 | 13.82808 |
| Schwarz SC | 15.67020 | 13.97294 |
| Mean dependent | -139.5438 | 60.16250 |
| S.D. dependent | 576.4896 | 228.0542 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 1.37E+10 |
| Determinant resid covariance | | 9.06E+09 |
| Log likelihood | | -228.8193 |
| Akaike information criterion | | 29.35241 |
| Schwarz criterion | | 29.64213 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج.Eviews8

$$DBS_t = -311.00 - 0.4000 DBS_{t-1} + 1.211\ DTS_{t-1} + \hat{u}t$$

(-2.04) (-1.49) (2.01)

(.) : t statistic n=16 Ftat = 4.60

**التفسير الاقتصادي:**

-نلاحظ أن اشارة معلمة DTSموجبة إذن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و رصيد الميزان التجاري أي كلما زاد رصيد الميزان التجاري زاد معه رصيد الميزانية العامة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لكينز.

-معلمة DTS تساوي 1.21 أي أنه كلما زاد و رصيد الميزان التجاري بوحدة واحدة زاد معه رصيد الميزانية العامة بـ 1.21 وحدة.

نلاحظ أن الحد الثابت يساوي -311.00 وهي قيمة رصيد الميزانية العامة الغير متعلقة برصيد الميزان التجاري أو عندما يكون يساوي الصفر.

**اختبار ستودينت:**

نلاحظ أن أغلبية المعلمات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على رصيد الميزانية العامة وهذا عند مستوى معنوية 5%.

**اختبار فيشر F** : يهدف هذا الاختبار إلى معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: B1 = B2 = 0 \\ H_1: B1 \neq B2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج نلاحظ ان قيمة فيشر المحسوبة FC 4.60=أكبر من القيمة المجدولة FT 3.63=إذن نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج ككل له دلالة معنوية أي هناك تأثير للرصيد الميزان التجاري على رصيد الميزانية العامة.

معامل التحديد : R2 معامل التحديد يساوي 0.48 أي أن القطاع السياحي يفسر التغيرات التي تحث على النمو الاقتصادي بنسبة 48 % والباقي52 % يدخل ضمن هامش الخطأ.

**اختبار التشويش الأبيض:**

شكل رقم (01) : اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 03/25/18 Time: 16:57
Sample: 2000 2016
Included observations: 16

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | -0.204 | -0.204 | 0.7977 | 0.372 |
| | | 2 | 0.025 | -0.017 | 0.8105 | 0.667 |
| | | 3 | 0.357 | 0.375 | 3.6404 | 0.303 |
| | | 4 | -0.292 | -0.176 | 5.6839 | 0.224 |
| | | 5 | -0.033 | -0.177 | 5.7116 | 0.335 |
| | | 6 | -0.200 | -0.419 | 6.8597 | 0.334 |
| | | 7 | -0.155 | -0.131 | 7.6309 | 0.366 |
| | | 8 | -0.052 | -0.050 | 7.7273 | 0.461 |
| | | 9 | -0.074 | 0.146 | 7.9501 | 0.539 |
| | | 10 | -0.080 | -0.172 | 8.2599 | 0.603 |
| | | 11 | 0.058 | -0.126 | 8.4526 | 0.672 |
| | | 12 | 0.080 | -0.119 | 8.9187 | 0.710 |

**المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج.Eviews8**

من اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية Qstat=8.91 وهي أقل من Qtable=21.02 نقبل الفرضية H0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

**اختبار التوزيع الطبيعي :**

**شكل رقم (04) : اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي**

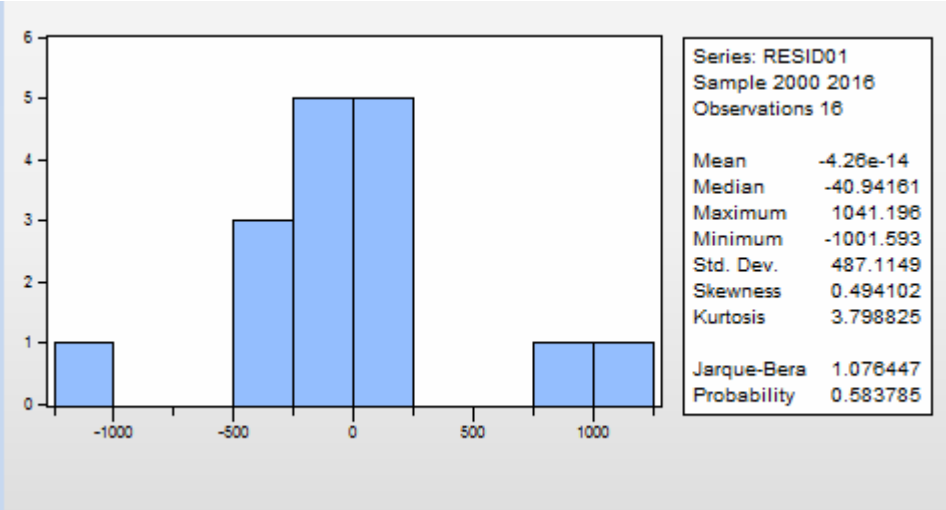


**المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج.Eviews8**

نلاحظ أن إحصائية jarque-Berra أقل من عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم و منه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

**الجدول رقم(05): نتائج اختبار LM**

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 03/25/18 Time: 17:01
Sample: 2000 2016
Included observations: 16

| Lags | LM-Stat | Prob |
|---|---|---|
| 1 | 4.123632 | 0.3895 |
| 2 | 2.777845 | 0.5957 |

Probs from chi-square with 4 df.

**المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج.Eviews8**

نلاحظ أن احتمال إحصائية LM تساوي 0.59 وهي أكبر من 0.05 إذن نقبل الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

**دوال الاستجابة:**

نلاحظ من الملحق رقم 01 أنه في الفترة الأولى عندما قمنا بوضع صدمة عشوائية على رصيد الميزان التجاري قدرها 0 لم تتغير قيم رصيد الميزانية، أما في الفترة الثانية فعندما قمنا بصدمة عشوائية قدرها 2.71.26 نلاحظ أن قيم رصيد الميزانية تغيرت إلى 142.88، و في الفترة الثالثة فعندما تم القيام بصدمة عشوائية قدرها 68.56-، نلاحظ أن قيم رصيد الميزانية تغيرت إلى 113.01 ونلاحظ أن كلما قمنا بصدمة عشوائية جديدة تتغير قيم رصيد الميزانية خلال عشر سنوات.

**تحليل التباين:**

لإجراء هذا الاختبار و تحليل نتائجه سوف نعتمد على الملحق رقم 02، حيث نلاحظ في الفترة الأولى أن خطأ التنبؤ 100% كله خضع رصيد الميزانية ، وأما في الفترة الثانية فنلاحظ أن خطأ التنبؤ انقسم إلى 81.36% رصيد الميزانية و 18.63 رصيد الميزان التجاري و ،وأما في الفترة الثالثة فنلاحظ أن خطأ التنبؤ انقسم إلى 80.44% رصيد الميزانية و 19.55 رصيد الميزان التجاري ، وهكذا حتى الفترة العاشرة فنلاحظ أن خطأ التنبؤ انقسم إلى 80.33% رصيد الميزانية و 19.66 رصيد الميزان التجاري .

**4.تحليل النتائج**

من خلال هذه الدراسة تحصلنا على عدة نتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- شهدت الميزانية العامة عجزا في أغلب الفترة 2000-2016 وذلك بسبب ارتفاع النفقات العامة وذلك للبرامج و الاستثمارات التي طبقتها الحكومة الجزائرية؛

- رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لازالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة؛

- سجل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014 وذلك بسبب ارتفاع أسعرا النفط في السوق العالمية، ولكن مع انفاض أسعاره ستني 2015 و 2016 سجل رصيد الميزان التجاري عجزا؛

- من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر وجدنا أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة ( الدرجة الأولى)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار جوهانسون وأكدت نتائج الاختبار على عدم وجود علاقة بينهما؛

- تبين من خلال اختبار السببية بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية إلى أن رصيد الميزان التجاري تسبب توازن الميزانية العامة والعكس غير صحيح في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

- من خلال نتائج الدراسة تظهر وجود تأثير ايجابي لرصيد الميزان التجاري على رصيد الميزانية العامة، أي كلما زاد رصيد الميزان التجاري يزداد معه رصيد الميزانية العامة.

## 5. الخاتمة :

فمن بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية هي مشكلة العجز الموازني والذي ظهر منذ تخلى الدول عن القاعدة الكلاسيكية وهي توازن الموازنة فلقد أصبحت الدول تتعمد خلق العجز في موازنتها لتحقيق أهدافها المختلفة ثم بعد ذلك تقوم بعلاج هذا العجز فيما بعد ،ولكن في الأساس يعتبر أسلوب قريب للمجازفة بشكل كبير لأنه قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وقد يتراكم هذا العجز ولا تستطيع معالجته، إضافة إلى ذلك ومع تزايد حجم المديونية أصبحت الدول تعاني بشكل كبير من عجز في موازنتها العامة خصوصا مع ندرة وشح وقلة الموارد التي تمول نفقاتها العامة فهناك الكثير من الدول تلجا إلى الإيرادات غير العادية.

بعد هذه النتائج يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات نذكر أهمها في ما يلي:

- العمل على إيجاد عائدات أخرى لتمويل الاقتصاد الوطني بتطوير القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات والاهتمام خاصة بالقطاع الزراعي والسياحي و قطاع الخدمات؛

- من اجل علاج عجز الموازنة العامة يجب التأثير في الانفاق العام سواء بترشيده أو تخفيضه من جهة أو زيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى؛

- ضرورة انتهاج لسياسة ميزانية تكون مرتكزة على الأهداف الشاملة للدولة وتكون مبنية على قواعد وأسس متينة تمكنها لكي تكون مقاومة لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية ؛

- إلزامية محاربة التهرب و الغش الضريبي والذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات المالية في الجزائر؛

العمل على التنسيق بين السياسة الميزانية العامة و الميزان التجاري و السياسات الاقتصادية الأخرى.

## 6. الهوامش والإحالات:

**1.** عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسة المالية**، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، 1981،

**2.** سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، العراق، الطبعة الأولى، 2011،

3. محمود شكري، **الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1990،

4.خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل لنشر، الأردن الطبعة الثالثة، 2007،

5. سامي خليل، نظريات **الاقتصاد الكلي الحديثة**، مطابع الأهرام، القاهرة، الجزء الثاني، 1994،

**المقالات :**

1.مُحَّد نبيل الشيمي، **قراءة في الميزان التجاري المصري**، الحوار المتمدن، العدد 3665، 12-3-2012.

2.عبدالله مُحَّد اشكاب، أسامة الزوام السبكي، **تحليل العلاقة بين الميزانية العامة و الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة2000-2008**، مجلة علوم انسانية، العدد 44، 2009،

3.مُحَّد داغر، سلام شامي، ورقة بحثية بعنوان **تحليل العلاقة بين القطاع العام و الخارجي في ليبيا**، مجلة السائل، العدد الثالث، مصراتة، جامعة 17 أكتوبر، 2007 ،

**القوانين**

1. المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1990/35،
2. القانون 84-17، المؤرخ في 17 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1984/28، الجزائر.

## 7. الملاحق :

ملحق رقم (01) : **نتائج إختبار الصدمات العشوائية**

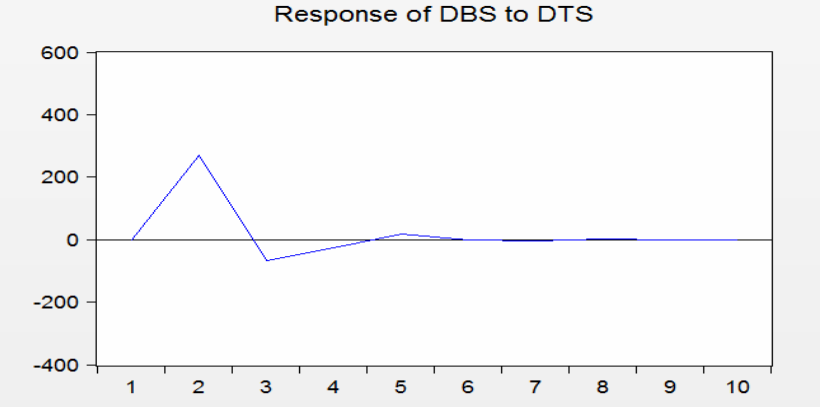


ملحق رقم (02) : **نتائج إختبار تباين خطأ التنبؤ**